

موقف بعض السلطات الجزائرية الرسمية من التجارب النووية والكيمياوية في الصحراء الجزائرية

The opinion of some official Algerian authorities about nuclear and chemical experiments in the Algerian desert

قريبي سليمان*

قسم التاريخ والأثار – جامعة باتنة 1 (الجزائر)، grairi.batna@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2022/03/04 ؛ تاريخ القبول : 2022/05/05 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

Abstract

The subject of French nuclear and chemical experiments in Algeria is one of the topics that still take up a sharp discussion among researchers. It is a full-fledged humanitarian and ecological crime that requires researchers to shed light on all its merits, and put it in its historical context, I touched on the issue of experiments in the Evian negotiations between the Algerian and French parties, then dealt with the nuclear tests that took place in the Algerian desert during the Algeria's independence.

This topic is important because it sheds light on the issue of nuclear and chemical experiments, especially those that took place after independence and an attempt to study them with all objectivity to understand the silence that has accompanied this file for a long time, which was at the expense of Algeria in particular and the inhabitants of the area have the right to demand that their land be cleansed of nuclear waste

Keywords :

Negotiations, nuclear and chemical experiments, the Algerian Sahara, the French government, the Algerian state.

المخلص

يعد موضوع التجارب النووية والكيمياوية الفرنسية بالجزائر، أحد المواضيع التي لا زالت تأخذ نقاشا حاد بين الباحثين شأنها جريمة إنسانية وبيئية كاملة الأركان يستوجب على الباحثين تسليط الضوء عن كل حيثياتها ووضعها في سياقها التاريخي، وقد حاولت في هذا الموضوع تناول قضية التجارب في مفاوضات إيفيان بين الطرفين الجزائري والفرنسي ثم تناولت التجارب النووية التي حدثت في الصحراء الجزائرية في ظل استقلال الجزائر.

يكتسي هذا الموضوع أهمية كونه يسلط الضوء على مسألة التجارب النووية والكيمياوية، خاصة تلك التي حدثت بعد استعادة الجزائر لسيادتها ومحاولة دراستها بكل موضوعية، حتى نفهم الصمت الذي لازم هذا الملف لفترة طويلة، والذي كان على حساب الجزائر بصفة خاصة والسكان لهذه المناطق التي من حقها المطالبة بالرعاية وتطهير المنطقة من النفايات النووية ليتسنى لها العيش بسلام في أرض أجدادها.

الكلمات المفتاحية: المفاوضات؛ التجارب النووية والكيمياوية؛ الصحراء الجزائرية؛ الحكومة الفرنسية؛ الدولة الجزائرية.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعتبر التجارب النووية والكيميائية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إحدى أهم الأوراق التي امتلكها المفاوض الجزائري لانتزاع سيادة الجزائر على كامل ترابها، وساهم هذا الملف في دفع عجلة المفاوضات نحو تقرير المصير، وهذا لا ينقص أبدا من قيمة العمل الميداني العسكري للثوار، بل يعد عنصرا أساسيا مكملا لها، ففرنسا التي كانت دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن إلي جانب دول كانت كلها نووية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي - وبقيت فرنسا خارج الدول النووية رغم طلبها المساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة لكنهما لم تستجيبا لها.

استثمرت فرنسا كل قدرتها لأجل أن تكون دولة نووية، لتعزز مكانتها الدولية وقد رأت أنه لا يوجد مكان ملائم لها مثل الصحراء الجزائرية التي تتمتع بشاسعة مساحتها وتوفرها على عوامل سرية المهمة، والقرب الجغرافي منها لنقل المعدات من المتربول نحو (الصحراء)، وهكذا كانت فرنسا في سباق مع الزمن لتكون دولة نووية في أسرع وقت خاصة وأن الجنرال ديغول كان يعلم أنه مع انتشار موجة التحرر ستتزعج الجزائر استقلالها لا محالة، لذلك كان يناور على مراحل ربحا للوقت، فطرح فكرة فصل الصحراء، وبعد فشله فيها أمام الدبلوماسية الجزائرية، انتقل إلي مرحلة أخرى والمتمثلة في الحصول على ضمانات تسمح له بمواصلة استغلال القواعد والمراكز الصحراوية لمدة طويلة المدى قد تصل لعشرين سنة، وكان المفاوض الجزائري يدرك أن الفرنسيين تحت هاجس هزيمة ديان بيان- فو تقضي على حلمهم النووي وبإمكانهم مقايضة الفرنسيين بالتنازل لهم لمدة قصيرة لإجراء التجارب ولكن بالمقابل انتزاع أهداف الثورة منها؛ السيادة الكامل ووحدة الشعب الجزائري.

من جانب آخر كان الفرنسيون يريدون قيام حكومة جزائرية مسؤولة تجنبهم مخاطر مستقبل مشروعهم النووي خاصة وأن هناك أخطار صادرة من المتطرفين الفرنسيين من عسكريين ومدنيين كانوا ضد مسار المفاوضات، وضد استقلال الجزائر وكان ديغول يخشى أن يقع هذا السلاح النووي بأيديهم. وأمام هذا السياق التاريخي والوقائع الميدانية، حري بنا كباحثين أن نتساءل عن الموقف الرسمي الجزائري حول التجارب النووية والكيميائية في

الصحراء الجزائرية أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية قبل استعادة الإستقلال وفي مرحلة الجزائر المستقلة؟ وهل كان موقفها في مستوى خطورة التجارب النووية؟ هل كان المسؤولون الجزائريون على دراية بكل مخاطر التجارب النووية؟ وهل راوغت السلطات الفرنسية الرسميين الجزائريين بكونها تجارب علمية تحضى بإجراءات السلامة؟ هل قبل ديغول بالتخلي على الجزائر نظير مستقبل فرنسا النووي؟ ما دور هذا الملف في تخطي الحكومة الجزائرية الفتية لل صعوبات المالية؟

1- مسألة التجارب النووية إبان المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

حينما يتناول الباحث المفاوضات لا بد أن لا يغفل أنها كانت صعبة ومتشعبة، ولم تكن قضية التجارب النووية في الصحراء إلا نقطة واحدة من نقاط كثيرة شائكة، كقضية المستوطنين، والسيادة الكاملة، ووحدة الأمة، وكان المفاوض الجزائري المدفوع بعقيدة التحرر وفلسفة عدم الانحياز - التي تعد الداعمة لقضيته - يقتضي منه أن يكون رافضا لقبول مثل هذه المطالب، فقد ورد في مذكرات سعد دحلب رأيه في التجارب النووية في تصريحه لمجلة افريقيا اكسيون (Afrique Action): "إننا ضد التجارب النووية في أي مكان من العالم وحتى لو كنا متفقين مع فرنسا لإجراء تجارب نووية تتولد عنها إنتاج قنبلة نووية فرنسية - جزائرية فإن كلا من المغرب وتونس وإفريقيا قاطبة ستكون ضدنا، إننا لا نريد تجارب نووية في بلادنا، الكورسكيون أنفسهم رفضوا هذه التجارب عندهم" (دحلب، 1986، صفحة 262)، كما ورد في المجاهد العدد 79 بتاريخ 15 جانفي 1961: "وكل الدول الإفريقية المستقلة حقا تشاركنا الاحتجاج ضد إطلاق الصواريخ من قاعدة "حامغير" قرب كولمب بشار منذ عام 1959، وضد التجارب الفرنسية النووية المتكررة في رقان منذ 1960 ... والتي أكدها مرة أخرى التصريح الأول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تطالب بأن تكون الصحراء منزوعة السلاح النووي. (ماندوز، 2007، صفحة 192)

كان بالمقابل المفاوض الفرنسي يحرص على تأمين البقاء في القواعد العسكرية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة، ويطلب بالأقصى ليحصل على الأدنى وهو يعلم ما يكفيه

من وقت لإنجاز مشروعه حتى تصبح فرنسا دولة نووية تعزز مكانتها الدولية، وربما ستكون للمدة القصيرة الممنوحة لها، نتائج عكسية، لأن السلطات الفرنسية ستكون في سباق مع الزمن لإنجاز مهمتها، حيث لا تحترم حتى شروط السلامة في ظل انشغال الحكومة الفتية بتحديات بناء الدولة والنظام من جهة وصراع الأجنحة للوصول للسلطة من جهة ثانية، وكان الفرنسيون على دراية بأن الطرف الجزائري لا بد له أن يقبل بالأمر باعتبار المفاوضات هي تنازل من الجانبين على بعض من مطالبهم، وكان المفاوضات الجزائري من جانبه يعتقد أن المكسب الكبير يكمن في اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على الصحراء، وتقليص مدة بقاء القواعد العسكرية لمدة خمس سنوات، وربما استشعر المفاوضات الجزائري إلحاح فرنسا على هذه القواعد ليفاوض على ملفات يراها أخطر، كملف الأوربيين والتعويضات وغيرها، ونستشف ذلك من الميكنات التي حدثت بالاجتماع في المساءلة التي وقعت من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة في اجتماع 22 فبراير 1962 الخاص بالوفد المفاوضات، ممثلا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل ذهابه للتوقيع على اتفاقية إيفيان النهائية، فقد اختلف البعض حول القواعد العسكرية في الجنوب خاصة بين فرحات عباس وسعد دحلب باعتبار هذا الأخير كان مقررا عن الحكومة المؤقتة، فقد كان فرحات عباس يعرف جيدا موقف جبهة التحرير ضد التجارب النووية ولكنه سأل دحلب قائلاً: "إنني أطلب من المقرر، لماذا يريد الفرنسيون الحفاظ على قواعد لهم في الصحراء" فأجابته دحلب "للاستحمام تحت الشمس! إنهم يتخلون لنا عن الشواطئ الجزائرية الرائعة فهم يستحقون - إذن- أن نغيرهم بعض الكثبان من الرمال لبعض الوقت" وهي إجابة تبدو تهكمية بعدم جدية سؤال فرحات عباس لكننا قد نفهم من إجابة دحلب أن ذلك كان شرا لا بد منه ورب ضارة نافعة، فبفضل هذا الملف كسبنا مكاسب عظيمة، وهذا ما نستنتجه أيضا من خلال رد سعد دحلب على سؤال أحد رفقاءه حول كثرة القواعد الصحراوية التي هي تحت تصرف فرنسا فسأله: "فهلأ أردت أن تحدد للمجلس الوطني للثورة وبالتحديد أين توجد عين إيكر على سبيل المثال لتفاهم جيدا، فلم يجبن فأجبتة إذن فلتطمئن يا عزيزي فأنا كذلك لا أعرف أين توجد

وشكرا للسيد جوكص على أنه أبرز لنا العديد من الأشياء التي يتعين علينا استرجاعها في أقرب الآجال". (دحلب، 1986، صفحة 156).

2- التجارب النووية كما وردت في الاتفاقية النهائية (إيفيان الثانية):

لقد جاء في اتفاقية إيفيان وفي باب الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية خاصة في مادته الرابعة التي تم بحثنا: "تستخدم فرنسا خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت: عين إكر، رقان ومجموع المنشآت في كولمب بيشار وحماقير ... وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها وتقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة - بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات وبالأخص من حيث الحركة الأرضية والجوية" (نقادي، صفحة 329).

طمأنت السلطات الفرنسية المفاوض الجزائري حينما التزمت له بأن تكون هذه القواعد والمطارات خارج الاستعمالات الهجومية، وهو ما يزيل عن المفاوض الجزائري الحرج أمام دول الجوار ولدى دول حركة عدم الانحياز ودول المعسكر الشرقي - والتي تشجب القواعد العسكرية والانتشار النووي - فقد ورد في المادة السادسة من نفس الباب: "لا تستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية" (نقادي، صفحة 330)، كما التزمت له بشروط السلامة من خلال تعهدها بصيانة المعدات والأجهزة الفنية والتي تضمن بذلك سلامة محيط المواقع، مما يجعل المفاوض على الأقل أخلاقيا مرتاحا أمام شعبه، فقد ورد في المادة 12 بأن تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات رقان وكولمب بشار وعين امغل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات والأجهزة الفنية التي تراها ضرورية. (دحلب، 1986، صفحة 332).

استشرفت السلطات الفرنسية حاجة الدولة الفتية التي ستنشق إلى المساعدات المالية والفنية، فوضعت شروطا تقضي بأن المساعدة مربوطة بشروط أهمها: أهمية المصالح الفرنسية، ولعل الدارس لهذه الفترة يدرك أن أولوية فرنسا في ظل حكم الجنرال ديغول الذي ذاق مرارة الاحتلال النازي والمنفى القسري ومرارة الهزيمة العسكرية بباريس والمعتد كذلك بخصوصيته

الفرنسية عن المعسكر الرأسمالي، سوف يعتبر قواعد التجارب النووية والكيمياوية هي الأولوية لذلك ستكون المساعدة المالية للحكومة الفتية مشروطة بالسكوت عن هذا الملف فبموجب اتفاقية ايفيان وفي مقدمة إعلان المبادئ بشأن التعاون الاقتصادي والمالي جاء فيه: "أبني التعاون بين فرنسا والجزائر في الحقلين الاقتصادي والمالي على أساس تعاقدى وفقا للمبادئ التالية:

- أ- تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين
 ب- تتعهد فرنسا في مقابل ذلك أن تمنح الجزائر مساعدتها التقنية والثقافية، وبأن تسهم في تمويل نموها الاقتصادي والاجتماعي إسهاما مميّزا تبرزه أهمية المصالح الفرنسية القائمة في الجزائر" (مالك، 2003، صفحة 431).

وهذه العبارة الأخيرة - إسهاما مميّزا تبرزه أهمية المصالح الفرنسية القائمة في الجزائر - تبين بجلاء ابتزاز السلطات الفرنسية للحكومة الجزائرية، من خلال ربط المساعدة باستمرار المصالح الفرنسية بالجزائر ووحدهم علي منجلي، هواري بومدين قائد أحمد والرائد ناصر كانوا قد اعترضوا على اتفاقية ايفيان ووقف إطلاق النار، لكن القرار مر في المجلس الوطني للثورة بالأغلبية دون أن يُعطل. (دحلب، 1986، صفحة 156).

كان الطرف الفرنسي من جانبه يحوي بعض الناقلين على هذه الاتفاقية، فلما أبرمت اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962 على الساعة الخامسة والنصف أحس كل من ميشال دوبري والمارشال جوان بمرارة توقيع الاتفاقية وقابلا الجنرال ديغول للإستفسار والتعبير على عدم رضاها، غير أن ديغول أقنعهما بفوائد فرنسا من وراء اتفاقية ايفيان وقد خرجا من مكتب ديغول مقتنعين (شيخى، 1995، صفحة 85) وربما أكثر ما كان يُسعد ديغول هو ضمان استمرارية مشروع التجارب النووية في الصحراء خاصة أن إستقلال الجزائر ووجود حكومة متوافقة مع السلطات الفرنسية، تسمح بتخفيض خطر توقيف المشروع النووي الذي يمكن أن يقع في أيادي غلاة المستوطنين من العسكريين والمدنيين المتطرفين، وبالإمكان تهديد حتى المتربول بهذا السلاح الفتاك، علما أن لهم سابقة حينما حاولوا التمرد

على الجنرال ديغول وأقاموا منظمة الجيش السري (O.A.S) لذلك لا نستغرب تلك التوصيات التي قدمها ديغول لأول سفير فرنسي في الجزائر "جان آذاريل جانينيه" حينما قدم أوراق اعتماده يوم 06 جويلية 1962 إلى الرئيس عبد الرحمان فارس، فقد زوده ديغول بالتوجيهات والتعليمات والتي مفادها بأن يتعامل مع أية حكومة تنبثق عن الأطراف الجزائرية، وأن عليه أن يلتزم الهدوء مهما كانت الضغوطات. (مالك، 2003، صفحة 334)، وربما مرد ذلك إلى رغبته عدم التشويش على البرنامج النووي الفرنسي لاستكمالها ومقارعة القوى الكبرى.

3- موقف السلطات الجزائرية من التجارب النووية بعد الاستقلال:

إن المتتبع لملف التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية يعرف أن أكثر التجارب النووية والكيميائية من حيث العدد والخطورة حدثت في ظل وجود الدولة الجزائرية المستقلة، لذلك من حقنا أن نتساءل هل أن ذلك يعود إلى إلتزام الطرف الجزائري بما ورد في اتفاقيات ايفيان؟ أما للحاجة الماسة للسلطة الجزائرية للموارد المالية والفنية الفرنسية؟ أم لقلّة إدراك خطورة هذه التجارب وثقتهم في الطرف الفرنسي على قدرته توفير شروط السلامة اللازمة؟

إن استعادة الجزائر لاستقلالها بعد 132 عاما من الاحتلال الاستيطاني العنصري الذي حطم البنى الاقتصادية والاجتماعية مصحوبا بقمع غير مسبوق للشعب الجزائري ومقدراته، ومحاولة إجهاض مشروعه التوفيميري، لذلك فلا غرو أن يكون الثوار منتشون بإستعادة السيادة الوطنية، فهذا الإنجاز العظيم والذي قد ينسيهم في جوانب أخرى من المناورات الديغولية، خاصة وأن الحكومة الفتية تواجه تحديات على جميع الأصعدة، و كانت بحاجة إلى مساعدات مالية، خاصة وأن الحكومة الفرنسية قد نقلت معظم التقنيين الفرنسيين لتعطيل المؤسسات الإنتاجية والثقافية، ويمكن نورد واقعة؛ أنه وقبل نهاية السنة المالية 31 ديسمبر 1962 فُصلت الخزانة الجزائرية والفرنسية، فوجدت الخزينة الجزائرية فارغة وتعاني من ديون باهظة ، وقد وافق السفير الفرنسي "جانينيه" على إعطاء بن بلة تعويضا هزيلا

قيمته خمسة مائة مليون فرنك صودرت من جبهة التحرير الوطني، قبل وقف إطلاق النار وهذا العمل أكد على خيار وقوف فرنسا مع بن بلة والمكتب السياسي، (مالك، 2003، صفحة 345) وكان بن بلة يراهن على المساعدات المصرية والسوفياتية، غير أنها كانت دون ما كان يتطلع إليه، وكانت المساعدات الخارجية الأكبر من فرنسا حسب الوثائق الأرشيفية فإن بن بلة كان يرى أن فرنسا هي الوحيدة التي تقدم الدعم المالي المهم للحكومة الجزائرية، بالمقابل كانت فرنسا بحاجة للجزائر لتعزيز موقعها في السياسة الاقتصادية والدولية- (Archives diplomatique Courneuve, 29QO, Services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 18.) ولكي تعزز فرنسا موقعها الدولي يجب أن تكون دولة نووية، خاصة وهي دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن - لكن المساعدات التي تقدمها للحكومة الجزائرية كانت مشروطة كما ورد في خطاب رئيس الوزراء الفرنسي أمام المجلس الوطني الفرنسي قائلا: " إذا ما مكثنا مستعدين على مساعدة الدولة الجزائرية، فإننا نقيس مساعدتنا بمقياس الطريقة التي ستصرف بها هي نفسها إزاءنا". (فايس، 2013، صفحة 761)

وجد بن بلة شبه دعم من فرنسا ضد خصومه في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعض رفاقه التاريخيين فقد قدر المؤرخ شارل روبر آجيريون المساعدات المالية الفرنسية المدفوعة فعلا من طرف مختلف الوزارات الفرنسية ب: 16,732,960.00 فرنك جديد سنة 1963 (فايس، 2013، صفحة 761)، إن تقرب الفرنسيين من بن بلة لم تكن ربما بريئة، كان ديغول قد منحه وساما عسكريا وعامله كأسير حرب ضمن حصن عسكري، وقد اسر ديغول لبعض حاشيته: "أن هذا الرجل لا ينبغي لنا شرا" (فايس، 2013، صفحة 763) لكن ربما هذا التوصيف مبالغ فيه فرغم هذه المساعدات كانت هناك احتجاجات من المسؤولين الجزائريين خاصة حول التجارب النووية بالصحراء، فعندما أحرقت فرنسا يوم 18 مارس 1963 تفجيرا نوويا في الصحراء في عين إكر احتجت الجزائر بقوة وأقدمت على تأميم أراضي المعمرين الزراعية سنة 1963، كرد فعل على إقدام فرنسا على إجراء تجربتها النووية الثانية دون إخطار السلطات الجزائرية، (بوعزيز، 1995، صفحة

79) وطالبت بمراجعة بنود اتفاقيات إيفيان العسكرية بدعوى أن فرنسا قد ألحقت "التعاون المشترك ضربة شديدة"، ربما كانت الحكومة الجزائرية ترجو الحصول أيضا من الاتحاد السوفياتي على مكمل، ربما بديل عن المساعدة الفرنسية؟ ولكنها في الأخير مالت إلى الجانب الفرنسي وآثرت منافع الاتفاقية الايجابية... فقد قبلت الحكومة الفرنسية في مايو 1963 بالتنازل عن التفجيرات النووية الجوية والإسراع بإخلاء قواتها، بحيث يكون أغلب هذه العملية قد أُتمّي في 15 يونيو 1964، أي سنة قبل الآجل الذي حددته اتفاقيات إيفيان، (فايس، 2013، صفحة 761)، ولم يأت ذلك إلا بإصرار جزائري على إنهاء التجارب النووية فوزير الشؤون الخارجية السيد عبد العزيز بوتفليقة إحتج شغويا لدى الفرنسيين على التفجيرات النووية. (Archives diplomatique Courneuve, 29QO, Services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 18.)

لكن يبدو أن المسؤولين الجزائريين كانوا برغماتيين مع السلطات الفرنسية بمواصلة الاتصالات معها، ففي 13 مارس 1964 استقبل ديغول أول رئيس للدولة الجزائرية أحمد بن بلة في قصر الشامب (Champs) وقد أحيطت زيارته بالسرية، وسمح هذا اللقاء أيضا بتقدير ماهية التعاون في نظر الجنرال ديغول وقد أخبر ديغول بن بلة بأن فرنسا تتمسك مقابل مساعدة مطولة بأن يوضع تحت تصرفها إلى غاية 1966 قواعد تجريبية في الصحراء، (فايس، 2013، صفحة 762)، أما وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة البالغ آنذاك 27 سنة فقد استقبله ديغول بتاريخ 31 أكتوبر 1964 وتأسف بوتفليقة له عن المساعدة الشحيحة نوعا ما من فرنسا، وقد استفهم كذلك عن التاريخ الذي تنوي فرنسا إخلاء القواعد العسكرية الصحراوية. (فايس، 2013، صفحة 763)

إن المساعدات الفرنسية مهما كانت نوعية، فإنها لا تساوي شيئا بالنظر للمخاطر الكبيرة التي تخلفها التجارب النووية على البيئة والإنسان، لذلك من حقنا أن نتساءل عن سبب عدم استغلال السلطة الجزائرية لخرق السلطات الفرنسية لاتفاقيات إيفيان حين قامت بالتفجيرات النووية دون إخطار الطرف الجزائري، وعلى الأقل أن تستغل مواد اتفاقية إيفيان التي تنص في شق حل النزعات والذي ورد فيها: ستحل فرنسا والجزائر الخلافات التي قد

تنجم بينهما بثلاث طرق: المصالحة أو التحكيم أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية (فايس، 2013، صفحة 764)، وحسب مصطفى خياطي فإن السلطات الفرنسية اعتمدت على صمت الجزائر لكي تبرأ نفسها، والجزائر حسب الفرنسيين لم تقدم أية معلومات عن حدوث تلوث إشعاعي حقيقي في ناحية رقان(خياطي، 2013، صفحة 433)، كما نبه إلى مسألة مهمة قائلًا: "اليوم لا تملك السلطات الجزائرية ولا حتى خريطة دفن النفايات التي صاحبت العمليات التي أجراها الجيش الفرنسي، وهكذا يدفع سكان المنطقة ثمنًا ثقيلاً من خلال حملهم لغرض معيشي عدداً من بقايا المعادن التي ستكشف الريح عنها هنا وهناك، إن تسليم هذه الخرائط قد أصبح اليوم أمراً صحياً مستعجلاً ولا يمكن رفضه تحت عذر أسرار الدولة"(خياطي، 2013، صفحة 433)، إن السلطات الجزائرية تحاول المطالبة لكن باحتشام، ويبقى عمل المجتمع والنخبة ضعيفا ولا يرق للمستوى لأسباب موضوعية تتمثل بالخصوص بعدم امتلاك الأرشيف والوسائل الكافية لإنجازات ملفات ثقيلة لإدانة الفرنسيين رغم وجود مبادرات لكنها صحيحة في واد سحيق، فهذا هواري قدور الذي يمثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، راسل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل محاكمة السلطات الفرنسية على التجارب النووية في الجزائر (نقادي، الصفحات 325-340) لكن دون نتائج ملموسة خاصة أن ساكنة المناطق الصحراوية تعاني من مخاطر أخرى تمثلت في التجارب الكيماوية التي بقيت مستمرة حتى نهاية السبعينيات القرن الماضي.

ويرى مصطفى خياطي خطورة التجارب الكيماوية ومراوغة الفرنسيين للمسؤولين الجزائريين فكتب يقول: "خطر التجارب الكيماوية التي وقعت في مركز -واد ناموس أ-، و-ناموس ب2-، قريبا من بني ونيف في منطقة بشار لأكثر من عشرين سنة 1958-1978، يُعد المركز الأكثر تجريبا للأسلحة الكيماوية والأوسع في العالم، وقد موه الفرنسيون نشاطهم بتظاهرهم أنه لا يعدو أن يكون مجرد مهمة بحث، فقد راوغ سفير فرنسا Philippe Rebeyrol فيليب روبيروال العقيد: شابو أمين عام وزارة الدفاع بقوله أن

مركز ناموس ب2 يقوم بالدراسات للحماية ضد الهجمات الكيماوية، وهذا ما جاء في مقال النوفال اوبسيفتور بتاريخ 23 أكتوبر 1997". (خياطي، 2013، صفحة 433).

إن سكان المناطق الصحراوية قدموا تضحيات جسيمة إبان الثورة التحريرية بمشاركة الفعالة فيها، فمولوها بالسلح والمؤن ووقفوا ضد مؤامرات التقسيم، وربما لا أكون مغال لو قلت أن نجاح المفاوضات الفرنسية الجزائرية وقبول فرنسا التنازل على أشياء مهمة بالنسبة لها والاعتراف باستقلال الجزائر، يعود لاستفادتها بامتياز استمرار تجارها في الصحراء ولو لفترة قصيرة- 5 سنوات- وأن ما قدمته فرنسا من مساعدات مالية للحكومة الجزائرية هو نظير استمرارها في تجارها، ويعني ذلك أن سكان هذه المناطق لم يخدموا الدولة الجزائرية في الثورة فحسب بل بفضلهم قامت الدولة الجزائرية الفتية التي كانت بحاجة للمساعدات المالية الفرنسية، لذلك لا بد على السلطات الجزائرية أن تقف مع مطالب سكان الصحراء في حقهم بالعيش في سلام مع أبنائهم بعيدا عن مخاوف الإشعاعات النووية والكيماوية، والأخذ بيد أولئك المرضى بسبب الإشعاعات النووية وتكوين أرشيف صحي يساعد المجتمع المدني والمؤرخين والباحثين على تشكيل قوة ضغط على الحكومة الفرنسية خاصة أن هذه الأخيرة تسوق أن ملف الذاكرة لا بد أن يبق بيد المؤرخين والباحثين بعيدا عن الاستغلال السياسي، وهي تدرك أن المؤرخين الجزائريين لا يملكون الوثائق والملفات التي تدين الدولة الفرنسية، بسبب إخفائها لكل معالم الجريمة (الأرشيف الصحي والبيئي والعسكري والعلمي).

خاتمة ونتائج الدراسة:

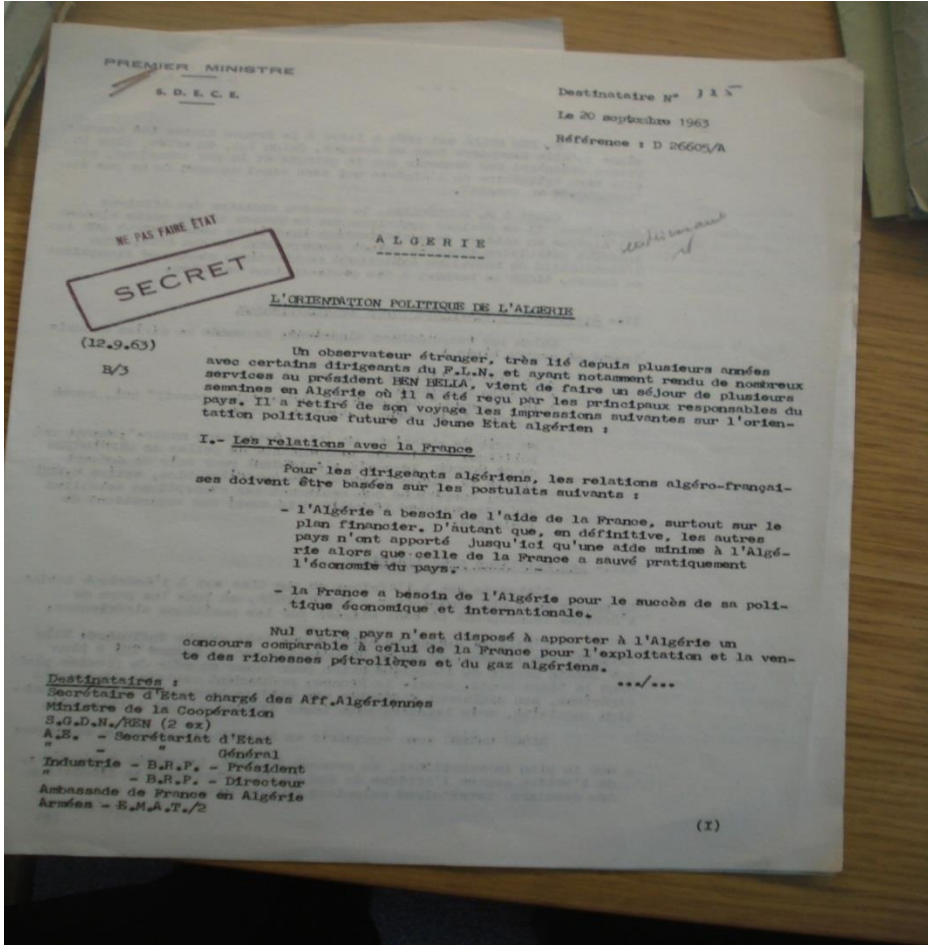
شكلت مسألة التجارب النووية والكيماوية، إحدى أهم الملفات التي أخذت نقاشا مطولا في مفاوضات أيفيان بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسلطات الفرنسية، وكان الفرنسيون يسعون للدخول إلى النادي النووي ومقارعة الدول النووية الكبرى خاصة الممثلة في مجلس الأمن، لذلك رأوا في الصحراء الجزائرية المكان الأنسب لإجراء

التجارب دون الاهتمام بالتأثيرات الوخيمة التي تنجر منها والتي تبقى تأثيراتها على المدى البعيد، وكانت حوصلة النتائج المتوصل إليها في هاته الدراسة:

- إن مسألة التجارب النووية والكيميائية الفرنسية في الصحراء الجزائرية بالنسبة للمفاوض الجزائري في اتفاقية أيفيان تعتبر ورقة ضغط من الحكومة الفرنسية آنذاك لتحقق الطرف الجزائري مكاسب كبيرة كالوحدة الترابية والأمة الجزائرية والسيادة مقابل تنازلات ظرفية، فرضتها وضعية الدولة الفتية وحاجتها المالية والفنية بعد أن تعمدت فرنسا ربط اقتصاد الجزائر بها ماليا وفنيا، خاصة مع نزوح المعمرين وتعطيل آلة الإنتاج، لقد تجاوزت فرنسا ما ورد في اتفاقية أيفيان وكانت في سباق مع الزمن للوصول إلى إنتاج القنبلة النووية، وقد أجزتها دون إعلام الحكومة الجزائرية.
- يبدو أن السلطات الفرنسية ابتزت الحكومة الجزائرية الفتية بالمساعدات المالية والفنية والتي كانت بحاجة إليها للتكفل بمجريات إقامة مؤسسات الدولة والتكفل بالمواطنين فلم تجد الحكومة الجزائرية بدا من اللجوء إلى فرنسا خاصة بعد أن حاولت إنشاء صندوق التضامن وطالبت من المواطنين المساهمة فيها، ورغم مشاركتهم فيه إلا أن ذلك كان غير كاف للعوز الذي كان يعيشه الجزائريون بسبب السياسة الاستعمارية، ولم تأت المساعدات المالية من الدول الصديقة كاللؤلؤ العربية وغيرها بسبب ظروفها هي الأخرى.
- كانت المساعدات المالية الفرنسية عشية الاستقلال جرعة أوكسيجين للحكومة الجزائرية لبناء مؤسساتها في ظل الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها.
- إن ملف التجارب النووية في الصحراء الجزائرية يحتاج إلى مزيد من الأبحاث لتسليط الضوء على هذه الكارثة الانسانية والبيئة من طرف الباحثين كمرحلة أولى بغية التأسيس لأرضية مطلبية لاحقا تكفل حقوق ساكنة هذه المناطق،

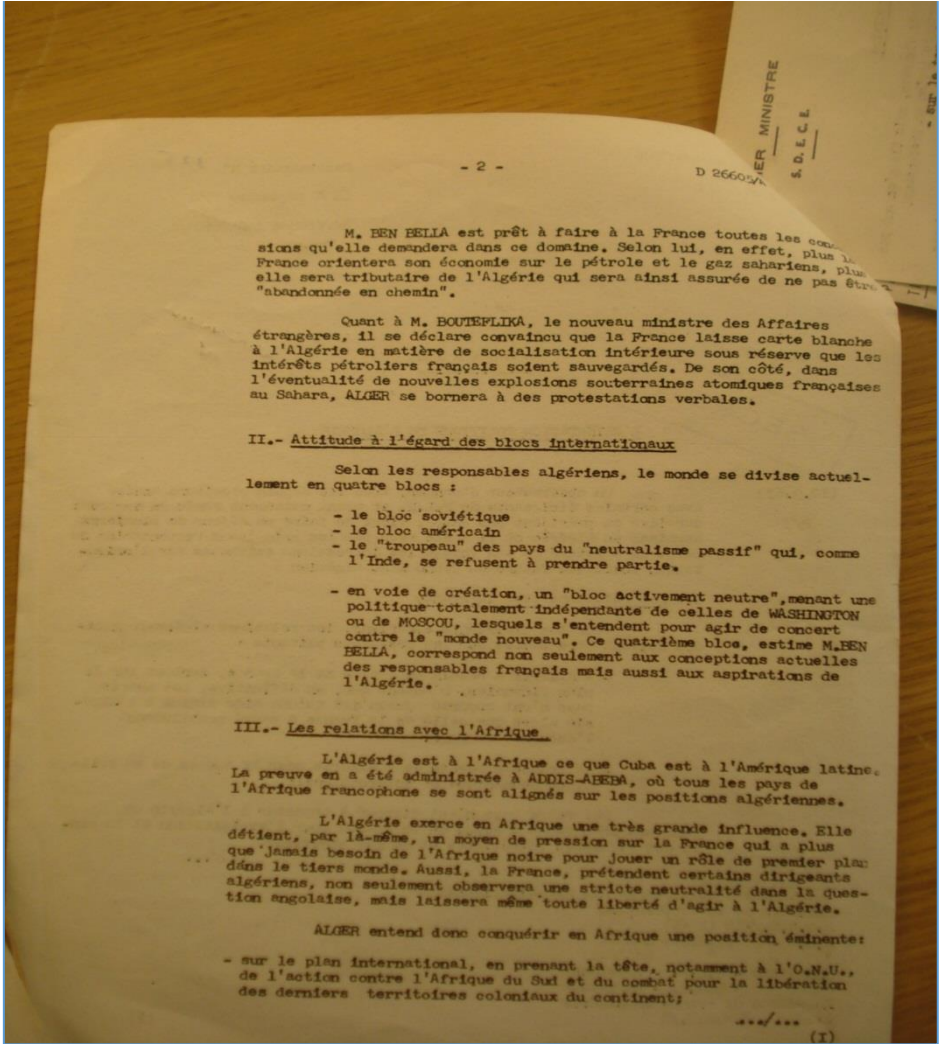
خاصة أولئك المتضررين صحيا ونفسيا واقتصاديا من التجارب النووية والبيولوجية.

الملحق رقم 1: وثيقة تتناول حاجة الحكومة الجزائرية للمساعدات المالية



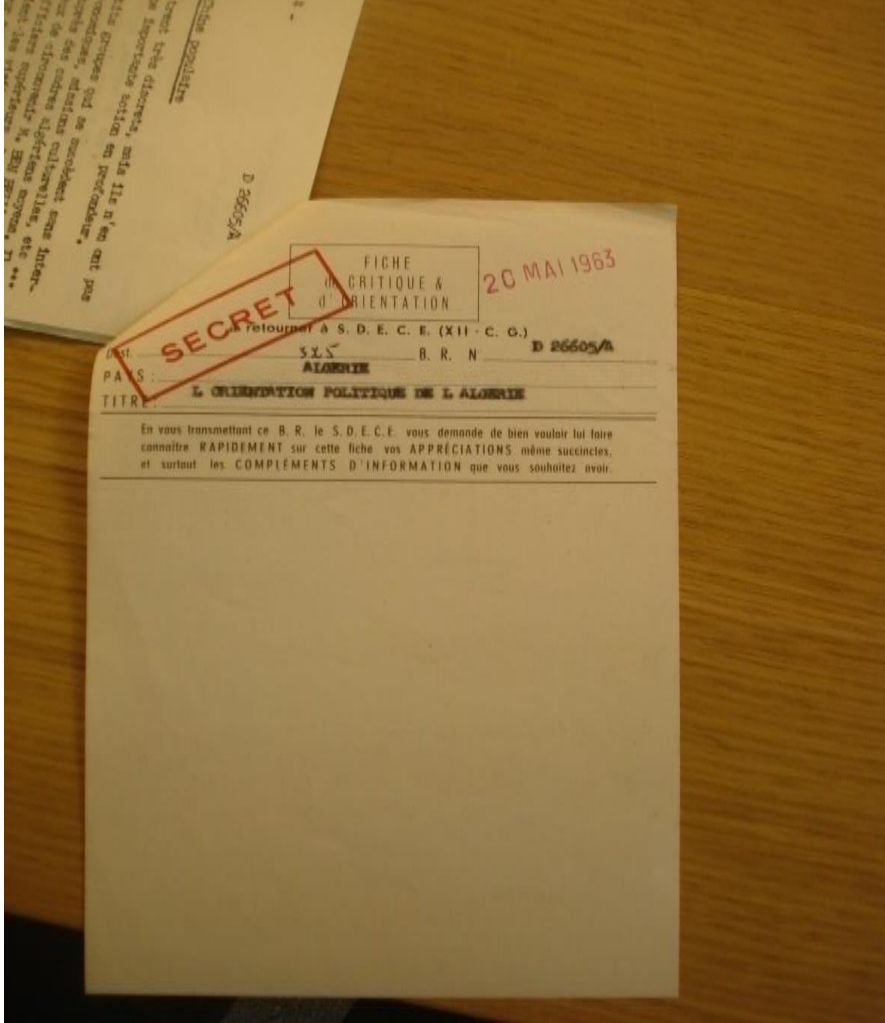
المصدر: 29QO, Archives diplomatiques Courneuve,

الملحق رقم 2: الاحتجاجات الجزائرية الشفوية على التجارب النووية بالصحراء الجزائرية



المصدر: Archives diplomatiques Courneuve, 29QO,

تابع للملحق رقم 2



المصدر: Archives diplomatiques Courneuve, 29QO,

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. بوعزيز، ي. (1995). محتويات اتفاقيات إيبيان 18 مارس 1962، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962. انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
2. خياط، م. (2013). حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي. الجزائر: منشورات ANEP.
3. دحلب، س. (1986). المهمة منحزة من أجل استقلال الجزائر. سوريا: منشورات دحلب.
4. شيخي، ع. ا. (1995). اتفاقيات إيبيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
5. فايس، م. (2013). مفاوضات إيبيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961-29 جوان 1962، تر: صادق سلام، المحمدية، الجزائر: عالم الأفكار،.
6. مالك، ر. (2003). الجزائر في إيبيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب. المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار و دار الفاربي، الجزائر- بيروت.
7. ماندوز، آ. (2007). الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف. الجزائر: منشورات ANEP.
8. نقادي، س. (s.d.). مجلة الدراسات التاريخية، ج14. (21)

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

1. Archives diplomatique Courneuve, 29QO, Services de liaison avec l'Algérie 1957-1966, 18. (s.d.).